التنوع الدينى وانعكاسه على الاستقرار السياسى والدينى فى إندونيسيا

نجلاء محمد عبده سليمان [1]
sayedkh888@gmail.com

الملخص :

التعددية هي أمر من الأمور التي شغلت عقول المفكرين والمصلحين وتبارت في ميدانها أقلام الكتاب والباحثين،حتي كاد أن يكون كل الناس في إندونيسيا يتكلمون ويتناقشون عن هذا الأمر،وهي معروفة في المجتمع الأوسع، ليس لأنها غالبا بما يكتب في وسائل الإعلام، ولكن أيضا لأنه يكون موضوعا في العديد من الدراسات، وقد تجل الحوارعن التعددية كثيرا تبعا على ظهور الوقائع العنيفة، إما على كل فرد متقدم أم الى مجموعة أحد طائفة أو دين أقلية،وذلك أيضا لأن التعددية الدينية موجودة في المجتمع كزعم للحقيقة مطلقة بين الأديان التي تتعارض مع بعضها البعض، وعلى الرغم من كل ذلك، أصبحت التعددية الدينية من حقائق الاجتماعية يجب أن يواجهها المجتمع، وهذا ما يعرف الآن بالتعددية الدينية.

إن أعمال التعصب والتمييز بصورة الدين هي موجودة وتحدث للمسلمين في إندونيسيا، ويمكن تشغيل كل منهم بسهولة من خلال الاختلافات في الأشياء التي يعد من أمر لا اختلف فيه، ألا إن تنوع الوجود في ديننا الذي ينبغي أن يكون سببا للاحترام، قد يتحول الى سبب للنزاع والعراك الشديد، وهذا من

1 – باحثة دكتوراة كلية الدراسات الأسيوية العليا جامعة الزقازيق

المظاهر الحزينة والوقائع الكئيبة ،النزاعات في العلاقات بين المتدينين تستند إلى الأفكار والمواقف التي موجودة في كل مجتمع ديني، وأفكارالمتدينين في إندونيسيا على مستوى التفرد الذي يولد وجهة النظر بأن أحق الدين وأصدقه هو الدين الذي يعتنقونه وإلا فلا، ويظنون أن الأديان الأخرى ضلالة، وقد استهدف الحل على الصراع بين المتدينين، بدءاً من الحوار بين المتدينين،والتربية على التعاون بين الأمم، والتسامح بين المتدينين والتعددية الدينية، وكل هذه الحلول لا تثير الجدل بين المتدينين، باستثناء هذه الأخيرة، إنها التعددية الدينية، وينقسم المتدين ون إلى موقفين رئيسين في قضية التعددية، وهم من يوافق على القضية والآخر من يرد على القضية رداً غير مبين، وكلاهما يبرر حججه بمقترحات القرآن والحديث، وقد لبت آرائهم حول التعددية الدينية إيجابيات وسلبيات في المجتمع الإسلامي.

Abstract

Pluralism is one of the matters that has occupied the minds of thinkers and reformers and over which the pens of writers and researchers have competed, to the point that almost all people in Indonesia are talking and discussing this matter. It is known in the wider society, not because it is often written in the media, but also because it is a topic in the media. In many studies, the dialogue on pluralism has become much clearer depending on the emergence of violent incidents, either against every advanced individual or to a group of a sect or a minority religion. This is also because religious pluralism exists in society as a claim to absolute truth between religions that conflict with each other, and despite From all of this, religious pluralism has become a social reality that society must face, and this is what is now known as religious pluralism

Acts of intolerance and discrimination in the image of religion exist and happen to Muslims in Indonesia, and each of them can be easily triggered by differences in things that are considered something in which there is no disagreement. However, the diversity of existence in our religion, which should be a reason for respect, may turn into a reason for conflict and fighting. Extreme, and this is one of the sad manifestations and depressing facts. Conflicts in relations between religious people are based on ideas and positions that exist in every religious community, and the ideas of religious people in Indonesia are at the level of exclusivity that generates the point of view that the most

worthy and truest religion is the religion they embrace, otherwise it is not, and they think that other religions Misguidance, and he targeted the solution to the conflict between religious people, starting with dialogue between religious people, education on cooperation between nations, tolerance between religious people and religious pluralism, and all of these solutions do not raise controversy among religious people, with the exception of the latter. It is religious pluralism, and religious people are divided into two positions. There are two leaders in the issue of pluralism, the one who agrees with the issue and the other who responds to the issue with an unexplained response, and both of them justify their arguments with the suggestions of the Qur'an and the Hadith, and their views on religious pluralism have met with pros and cons in Islamic society

أولا : المقدمة :

وجد الاختلاف منذ أن خلق الله الإنسان على هذه الأرض سواء فى الجنس أوالعرق أوالمعتقد،وقد اقرتنت الاختلافات بني البشر فى معظم المراحل التارخيية بالصراعات التى تعددت أسبابها إما عرقية وكان من نتائجها سياسة التطهيرالعرقي، وإما دينية تجلت فى شكل صدام وحروب بين الأديان السماوية الثلاث والتاريخ حافل بهذا النوع من الصراع، ومع أن معظم الحروب فى العصر الحديث كان منطلقها سياسي،إلا أن الاختلاف العرقي والمذهبى كان له دور كبير فى تأجيج هاته الحروب،وأصبحت هاته الاختلافات ولاتزال فى ظل مفهوم الدولة الحديثة مصدر تهديد لاستقرار الدول التى تتشكل من طوائف متعددة بسبب صعوبة التوفيق بينها والخروج بقرارات سياسية تراعي كافة الحقوق الاجتماعية والسياسية للمواطنين،ومن هنا تربز الطائفية السياسية كإشكالية متعلقة بكيفية تمثيل جميع الطوائف على الساحة السياسية، وقدرة النظام السياسي على استيعاب التعددية المذهبية من دون الإضرار بأي حق من حقوق الطوائف.

إن مصطلح التعددية الدينية مصطلح مختلف فيه بين علماء مقارنة الأديان، لكنه مقبول عالميا كقضية مسلمة "taken for granted"، خاصة منذ منتصف القرن العشرين، مع كل هذا، لم نجد من قام بتعريف هذا المصطلح إلا قليلا من المهتمين، إن لم يكن نادرا، مع أن التحديد الدقيق العميق لهذا المصطلح مهم جداً.

"التعددية الدينية" تعريب لمصطلح إنجليزي حديث "religious pluralism" نشأ أول ما نشأ في الغرب ولهذا، فإن أحسن ما نفعله في صدد تعريفه هو بيان معانيه كما وردت في المعاجم الإنجليزية، هذا المصطلح مركب من كلمتين، إحداهما "pluralism" موصوفة، والأخرى "religious" صفة لها، إن كلمة الدين كثيرا ما أضيفت إلى مصطلحات أخرى ترتبط بـ"نظام ديني"؛ مثل: الدين السماوي، والدين الطبيعي، والدين البدائي، كذلك كلمة التعدد فإنها كثيراً ما أضيفت أيضا إلى مصطلحات أخرى ترتبط بـ"نظام تعددي"؛ مثل: السياسة التعددية، والفلسفة التعددية، والمجتمع التعددي

التعددية مشتقة من كلمة الجمع التي تعني الكثير، أكثر من واحد مثل عبارة عن التعددية الثقافية التي تعني ثقافات مختلفة في المجتمع، فمفهوم التعدد يرادف التنوع والتفاوت والإختلاف الذي يلتئم مع النظرة الإسلامية ويتسق معها في خطابها وتوجيهها للإنسان والمجتمع والكون، التعددية هي التعليم الذي يتمسك بالفهم بأن أساس كل مجموعة في الواقع لا يرتبط ببعضها البعض، ومع ذلك فإن العناصر الأساسية المختلفة التي يختلف كل منها، مادياً إذا تمت دراستها بعمق فلا يختلف كثيراً في جوهرها بين مجموعة وغيرها.

والحقيقة التي لا يمكن إنكارها، أن دولة إندونيسيا إحدى من أكبر البلدان بالثقافات المتعددة في العالم، وهذا بنظر من الظروف الثقافية والاجتماعية ،والمجموعات العرقية، والثقافات، والتنوع الجغرافي الواسع، ووفقا لإحصاء السكان من 2010 BPS)وكالة الإحصاء المركزية(،يوجد في إندونيسيا أكثر

من 300 مجموعة عرقية بشكل الصحيح هناك 1340 مجموعة عرقية في البلاد الإندونيسيا، يظهر تكوين سكان في إندونيسيا وفقا لإصحاء السكان 2010، أن الجاوى من جزيرة الوسطى الى الشرقي هم أكبر مجموعة عرقية يبلغ عدد سكانها 85.2 مليون أو حوالي 40.2 في المائة من سكان إندونيسيا، لا يرى تنوع الأمة الإندونيسية فقط من الأنواع المختلفة للمجموعات العرقية،ولكن أيضا من تنوع الأديان التي يلتزم بها السكان، تم بناء الحياة الدينية المتناغمة في المجتمعات ذات الخلفيات الدينية المختلفة بسبب التسامح الذي يحترم الاختلافات، اتباع الديانات في إندونيسيا من أكبرعدد على التوالي هم الإسلام والمسيحية والكاثوليكية والهندوسية والبوذية والكونفوشيوسية والديانات الأخرى، ومع ذلك لا يوجد سوى 6 ديانات معترف بها رسمياً من قبل إندونيسيا كما هو مذكور [3].

"فالتعددية في جوهرها إقرار بالحرية والاختلاف والتعايش السلمي على قاعدة لا ضرر ولا ضرار، وفي فلسفتها هي حقيقة فطرية وسنة كونية وقانون حياتية ونعمة إلهية،حقيقة فطرية لأن الناس لا يعيشون وفق اتجاه واحد في الحياة، ولا بذوق وتفكير ونمط وسلوك ومنهج واحد، وقانون حياتية لأن تعدد مواهب

[3] سعيد الحسينى ،الجمعية المحمدية وأثرها على العقيدة الإسلامية بإندونيسيا ،رسالة ماجستير غير منشورة ،معهد الدراسات والبحوث الآسيوية، جامعة الزقازيق ،2012، ص56.

الإنسان واختلاف طبائعه وتنوع علومه وأعماله هي من شروك الإحتماع الإنساني"

فالتعددية حسبما جاء في هذه الديانات، متساوية، وحقيقة كل دين نسبية، وينبغي ألا يدعي كل مؤمن أن دينه صحيح، وأن الأديان الأخرى مخطئة، وأن كل مؤمن لا ينبغي أن يدعي أن دينه صحيح، وأن الأديان الأخرى مخطئة، كل الأديان ستدخل وتعيش ملاصقا في الجنة، حيث تشكل التعددية الدينية والعرقية مشكلة في كثير من المجتمعات، تجعل من الدول مواجهتها وإدارتها، مما قد يهدد وحدتها الوطنية، وربما بقاءها كليا أو جزئيا، ويرجع البعض ذلك إلى غياب ثقافة التسامح الديني وانتشار مظاهر التعصب الديني والعرقي، لكن بعض الدول في جنوب شرق آسيا استطاعت تجاوز مشكلة التعددية الدينية[1]، وقدمت نموذجا للتسامح الديني ومنها إندونيسيا وغيرها ، فكيف واجهت التحديات الناجمة عن التعددية ؟ وكيف استطاعتا توظيف الدين من عنصر نزاع وصراع إلى عامل مؤثر في حفظ النسيج الوطني والاجتماعي؟ وما أهم مبادرات الحوار والتعايش في اندونيسيا ؟ وأبرز التحديات والعوائق التي تواجه التسامح والحوار بين اتباع الأديان .

[1] إسراء عمران أحمد عبد الكافي،"دور القيادة في الإصلاح السياسي، دراسة في العلاقة بين الفكر والممارسة مع التطبيق على نموذج عمر بن عبد العزيز"، رسالة ماجستير، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009، ص87.

مر النظام السياسي في إندونيسيا منذ حصولها على الاستقلال من الاستعمار الهولندي في السابع عشر من أغسطس 1945 بمراحل طويلة ونص الدستور الإندونيسي على إن الدولة تقوم على اساس ديمقراطي ، وقامت في العام 1956 أول انتخابات حرة في إندونيسيا وأعلن الرئيس "سوكارنو" باعتماد النظام الديمقراطي الموجه، ومن ثم دخلت الدولة في عهد الرئيس "سوهارتو" مرحلة ما تسمى بالديمقراطية القائمة على المبادئ الخمس البانتشاسيلا وهي ديمقراطية تم تسخيرها آنذاك لخدمة مصالح نظام سوهارتو الذي ساد في حقبة حكمه الطويلة الفساد السياسي والاقتصادي وصولاً لعام 1998 حيث ثار الشعب الإندونيسي وتم الإطاحة بحكومته ،ومنذ العام 1999 وإلى يومنا هذا تم انتهاج النهج الديمقراطي عبر اتباع آليات النظام الانتخابي القائم على أسس ديمقراطية[2].

منذ عهد الاستقلال في عام 1945، مرت جمهورية إندونيسيا بعملية انتقال طويل إلى الحياة الديمقراطية في الأيام الأولى لاستقلال إندونيسيا (18 أغسطس 1945 – 27 ديسمبر 1949)، استخدمت إدارة الدولة النظام البرلماني ،على الرغم من أن دستور 1945 أقر النظام الرئاسي، حدث ذلك بسبب استمرار الثورة للدفاع عن الاستقلال من المستعمرين، لم يكن موقف الرئيس الأول سوكارنو مستقراً، وفي حين أن البرلمان (اللجنة الوطنية الإندونيسية المركزي) مؤقت في انتظارإجراء الانتخابات العامة عندما يكون الوضع آمنا،في الفترة

[2]) أحمد سيد حسين محمد، الحركات الاجتماعية والإصلاح السياسي، رسالة ماجستير،(القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008، ص99.

التالية (27 ديسمبر 1949 – 17 أغسطس 1950)، انقسم إقليم إندونيسيا إلى 16 ولاية شجعت السلطة الاستعمارية جمهورية إندونيسيا على أن تصبح اتحاد جمهورية الإندونيسية(Republik Indonesia Serikat) ، وليس لتلبية التطلعات الإقليمية ، ولكن فقط لإضعاف موقف الحكومة المركزية في ذلك الوقت، أعلنت ثلاث ولايات فقط تحت سيطرة المركز، وبالتحديد جمهورية إندونيسيا، ودولة شرق إندونيسيا ودولة شرق سومطرة حتى النهاية،قدم محمد ناصر،رئيس مجلس الشورى لمسلم اندونيسيا (ماسيومي) وهو أكبرالأحزاب السياسية الإسلامية في إندونيسيا حين ذاك مايسمى بـ"الحركة من أجل الوحدة" في 3 أبريل

الظاهرة الملفتة للنظر في إندونيسيا هي استمرارية وبقاء النخب السياسية القديمة كمرتكز أساسي لكل الحكومات والتحالفات في الجمعية الوطنية ومجلس النواب سواء من حزب جولكار كما هو واضح في نتائجه الانتخابية ،وما تجدرالإشارة إليه هنا أنه على الرغم من تقديم الحزب لاعتذارعن ما صاحب مسيرته السياسية ابان حكم سوهارتو وإعلانه تغيير فكره السياسي من أجل إندونيسيا فإنه لعب دوراً في إفشال خطط الحكومة في تقديم عائلة الرئيس السابق سوهارتو واقاربه للمحاكم المختصة بتهم الفساد، أما الجيش فعلى الرغم من استبعاده من العملية السياسية وتحديد دوره في الحماية الوطنية فان الجيش لا زال عاملا صعبا تجاوزه ولعل ما شجع المؤسسة العسكرية على تقليص دورها هو أن رأس الدولة هو أحد رموز هذه المؤسسة ولذلك يعتبرالجيش رئيس الدولة ممثلاغيرالرسمي

لهذه المؤسسة الفاعلة في الحياة السياسية العامة الإندونيسية كما أن وصول أي شخصية عسكرية إلى سدة رئاسة البلاد في القريب أم البعيد سيكون محكوما بالفشل إذ لم تستثمر الثقل الذي يحتله الجيش في مجمل الحياة السياسية .

ثانياً : مشكلة الدراسة :

يعتبرموضوع التنوع الدينى وتأثيره على السياسية من المواضيع الشائكة والتي يدور حولها خلاف كبير بين المفكرين السياسيين من حيث دلالة المفهوم وتبعاته الاجتماعية والسياسية ، حيث تعد مشكلة التعددية العرقية من أهم المشاكل التى تواجه الأمم بصفة عامة ولكن هناك بعض الأمم التى استطاعت أن تستخدم هذه المشكلة لتجعلها عامل قوة لوحدة دولة إندونيسيا التى نجحت فى استغلال التعددية العرقية لتحقيق الاستقرار السياسى ،وهذا الموضوع تم مباحثته من جوانب عديدة فهناك اتجاه يرى أن التعددية العرقية تمثل عامل ضعف والبعض الآخر يرى أنها تمثل عامل قوة يمكن الاستفادة منه لتحقيق الوحدة السياسية والاستقرار السياسى، وبناءا على ماسبق تتمحور المشكلة البحثية حول دراسة العلاقة بين التعددية العرقية والاستقرار السياسى وبالتالى يكون السؤال البحثى هو: إلى أى مدى نجحت إندونيسيا فى توظيف العرقية والتنوع الدينى لتحقيق الاستقرار ؟ وماهي الآليات والاستراتيجيات المتبعة في إدارة التعددية؟

ثالثاً: تساؤلات الدراسة :

ويتفرع من السؤال الرئيسى عدداً من الاسئلة الفرعية:

1- ماهى العلاقة بين التعددية الدينية ونمط انتقال السلطة فى الدولة إندونيسيا؟

2- كيف نجحت إندونيسيا فى إدارة التعددية العرقية لتحقيق الاستقرار السياسى؟

3- ماهى التحديات التى تواجه التجربة الإندونيسية فى إدارة التعددية العرقية والدينية؟

4- ماهى العقبات التى تقف فى طريق نشر ثقافة وقيم الحوار فى إندونيسيا؟

5- ما واقع ثقافة التسامح فى إندونيسيا؟ وهل يحمل مفهوم التعددية السياسية دلالة سلبية فقط؟

6- هل يمكن اعتبار نظام التعددية الدينية فى إندونيسيا بصيغته التوافقية يمثل نموذجاً ناجحاً لديمقراطية حقيقية؟

رابعاً : أهمية الدراسة:

في ظل تعدد الأعراق والديانات والمذاهب داخل الدولة الواحدة، وصعوبة التعامل مع هذا الوضع خاصة داخل الدولة التي تحوي مثل هذا التنوع، وبحثها عن لعبة سياسية لاتستطيع أن تنفي الآخر وتهمشه كما لايستطيع الطرف الآخر أن يهمشها،وهذا بعد تجربة فاشلة أملتها المحاصصة الطائفية التي تسببت في حروب أهلية ونزاعات طائفية لاتزال تظهر من حين إلى آخر،هاته المحاصصة القائمة على الاعتقاد بأن كل طرف يستطيع أن يتحمل مسؤولية المجتمع كله وأنه الأحق والأدرى بشؤون الحكم، ويرى كل طرف بضرورة انحياز الأطراف

الأخرى له، وأن يخرج الآخرين من اللعبة السياسية وتغييبهم عن مركز القرار،ومن ثم فإن هاته التجربة التاريخية ضاعفت من ضرورة الاهتمام بموضوع الطائفية السياسية والدينية والتناقضات التي يحملها، وذلك بمحاولة صياغة دلالته كمفهوم وإصلاح تبعاته كنظام سياسي مزدوج التأثير، يحمل آثاراً سلبية بحكم التجارب التاريخية من جهة ويعتبر كخيار حكم لابد منه بصيغته التوافقية بالنسبة للدول متعددة الإثنيات، وتكمن أهمية الدراسة فى تحليل في إدارة التعددية الدينية وأثرها على الاستقرار السياسى أو انعكاس ذلك على بناء الدولة من خلال الأتى:

1- تقدم الدراسة رؤية حول السياسات الإندونيسية تجاه عمليات التطورالديمقراطى ما قد يفيد صناع القرار والسياسة الإندونيسية فى معرفة أسباب التغيير.

2- بيان خريطة الأديان فى إندونيسيا، بما يسلط الضوء على التعددية الدينية فى الدولة؟

3- تقدم الدراسة علمية جديدة إلى عالم المعرفه والبحث العلمى والوقوف على ظاهرة التوسع فى العلاقات السياسية ،وكذلك رصد أسباب التغير فى العلاقات الإندونيسية باتجاه العديد من الدول ما يفيد جمهور الباحثين والدارسين والأكاديميين والخبراء المعنيين فى دراسة علم السياسات الدولية وكذلك المهتمين بدراسة الأنظمة السياسية الإندونيسية.

4- نجاح إندونيسيا فى إدارة التعددية الدينية لتحقيق الاستقرار السياسى والديمقراطى.

5- محاولة كشف السياسات والآليات المتبعة للحفاظ علي سلامن المجتمع العرقي .

خامساً : أهداف الدراسة :

اعتبار مفهوم التعددية الدينية مفهوما حديثا وفي ظل اختلاف رؤى المفكرين والباحثين حول موضوع الطائفية السياسية ،فإننا يمكن أن نعتبر أن الغاية الأساسية من دراسة هذا الموضوع هي محاولة توفير نظرة إجمالية عن التنوع الدينى فى إندونيسيا ومدى تحقيق الاستقرار، تساهم في عملية تصنيفها وتحليلها سواء كمفهوم أو كنظام حكم،وكذلك التعرف على تبعات النموذج التوافقي ونتائجه على استقرار الدول المتعددة الإثنيات والمذاهب ، وتكمن أهداف الدراسة فى التالى :

1- محاولة التعرف على واقع الأنظمة السياسية فى دولة إندونيسيا وموقعها فى العالم .

2- ماهي الأليات والاستراتيجيات المتبعة في إدارة التعدد الدينى وكيف ساهمت في بناء دولة إندونيسيا؟

3- ماهو أثر التعددية القومية علي حدوث وتفاخم العنف السياسي؟

4- وضع إطار نظري يرسخ ويؤصل لمفاهيم التسامح الديني والحوار بين الأديان في التراث الإنساني وعدم الاقتصارعلى ثقافة معينة، بما يحدد المفاهيم داخل الديانات الإبراهيمية من جهة والديانات والثقافات الوضعية من جهة أخرى،

ويجيب عن بعض التساؤلات المتعلقة بقضية التسامح الديني في المجتمعات متعددة الأعراق والديانات.

5- التعرف على حقيقة التسامح الديني في المجتمعات الآسيوية تطبيقا على إندونيسيا.

6- التعرف على طبيعة دور النخبة الدينية والثقافية والسياسية في كل من إندونيسيا.

7- تحديد دور الحوار الديني في تعزيز الوحدة الوطنية وتماسك المجتمعات.

سادساً: أسباب اختيار الموضوع :

إن اختيارهذا الموضوع كمجال للدراسة كان منطلقه مجموعة من الدوافع الموضوعية والذاتية المتمثلة فيما بلي:

المبررات الموضوعية

- تنامي الحديث عن مفهوم التنوع الدينى والتعددية وموقعه في ظل الدولة الحديثة التي تتبنى الديمقراطية، وتدعو إلى تعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والسماح بالتعددية السياسية خاصة في الدول التي تتميز بتنوع إثني ومذهبي كبير.

- الجدلية الحادة حول مفهوم التعددية والاختلاف حول صلاحية التعددية السياسية كنظام للحكم، وهذا مايؤكد ضرورة البحث في موضوع التعددية السياسية.

-ماتشهده دول العالم الإسلامي عامة بشكل خاص من تزايد لخطر التعصب الطائفي خاصة بين القطبين السني والشيعي ،ومن ثم تحميل الطائفية السبب في زعزعة استقرار الدول، ومع هذا التصعيد نجد أنفسنا أمام خلط بين مفاهيم عديدة أبرزها الطائفية والتعصب الطائفي والتطرف الديني،وكذلك الطائفية السياسية والمحاصصة الطائفية،يستدعي ضرورة الإطلاع عليها وتمييزها عن بعضها البعض.

المبررات الذاتية:

-رغبة الباحثة في معالجة موضوع التعددية السياسية باعتباره يرتبط بمجال التخصص.

-إن الاستقرار السياسي ليس ظاهرة تخص الدول متعددة الطوائف بل حتى الدول منسجمة التركيبة، لكنه يكون أكثر حدة بالنسبة للأولى، لهذا أردنا الوقوف على أسباب ونتائج الظاهرة من خلال هذه الدراسة.

-رغبة الباحث في إثراء البحث العلمي.

-ارتباط موضوع التعددية السياسية بأبعاد مختلفة، ولكونه يتضمن جوانب مهمة والمرتبطة ارتباطاً كبيراً بعلم السياسة كالنظام السياسي، المؤسسات السياسية وطرق إدارتها، و أساليب الحكم المعتمدة، وعلاقة الدولة بالمجتمع.

سابعاً : فرضيات الدراسة :

تمتلك إندونيسيا العديد من المقومات السياسية والاقتصادية مما جعلها قادرة على استخدام تلك القوة فى تعزيز مصالحها وتحقيق التوازن والاستقرار السياسى لديها وتعمل على تدعيم العلاقات مع الدول المجاورة بشكل قوى، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة يمكن أن نتناول فرضيات تتدرج ضمن توظيف العرقية والتنوع الدينى لتحقيق الاستقرار والتى تتمثل فيما يلى :

1- توجد علاقة إيجابية بين الأنظمة السياسية المستخدمة فى إندونيسيا والتطور الديمقراطى .

2- هناك علاقة بين مدى قوة السياسات المتبعة ومدى طبيعتها ومحدداتها .

3- يرجع تحقيق الدولة الإندونيسية للاستقرار والتعايش بين مكوناتها المجتمعية إلى اتباع توليفة مركبة من مختلف الآليات والسياسات المناسبة لإدارة التعددية العرقية الدينية .

ثامناً : حدود الدراسة :

تركز هذه الدراسة على أهمية تحليل دورالأنظمة السياسية الخارجية والداخلية الهندية تجاه عمليات التطورالديمقراطى وكذلك الاقتصادى وكذلك فهم التوجهات الخارجية للدول فى علاقاتها فيما بينها وتفسير أسباب تبلور السياسة الداخلية فى أنماط مختلفة فى النسق الدولى وبالتالى فإن الدراسة تركزعلى دولة إندونيسيا من خلال التالى :

الحدود الزمانية : فترة البحث فى الفترة 2005-2015.

الحدود المكانية : هى منطقة البحث دولة إندونيسيا.

تاسعاً : منهج الدراسة :

اعتمدت الباحثة على منهج تحليل النظم لأنه المنهج الأكثر ملائمة لإبراز الطابع الحركى للنظام السياسى، حيث أنه يؤكدعلى التفاعل بين النظام والبيئة، فأنه سوف يتمثل فى تحليل بيئة التعددية العرقية وبيئة الاستقرار السياسى والديمقراطى والاقتصادى بمدخلاتهم الداخلية والخارجية.

واعتمدت على المناهج المتبعة حسب طبيعة وإشكالية كل دراسة، استخدام المنهج الوصفي والتاريخي من أجل وصف التطور التاريخي لصناعة الأنظمة ، المنهج التحليلي بهدف تحليل وتفسير دورالأنظمة السياسية فى التطور الديمقراطى ،المنهج الوصفي للإلمام بموضوع الدراسة وتقديم تفصيلات عن أهم جوانبه وهذا باستخدام الأدوات، والمراجع ودوريات والمناهج المقاربة بالإضافة إلى الاستعانة بكل من النظرية الواقعية والمثالية في العلاقات الدولية ورسائل علمية فى دولة إندونيسيا،تستخدم الباحثة منهج تحليل النظم لأنه المنهج الاكثر ملائمة لإبراز الطابع الحركى للنظام السياسى، حيث أنه يؤكد على التفاعل بين النظام والبيئة، فأنه سوف يتمثل فى تحليل بيئة التعددية العرقية وبيئة الاستقرار السياسى بمدخلاتهم الداخلية والخارجية.

عرف إيستون النظام السياسى بأنه التفاعلات التى تتعلق بالتخصيص السلطوى للقيم فى المجتمع، أى بتوزيع الموارد بموجب قرارات ينصاع لها الأفراد، وقدم

إطاراً لتحليل النظام السياسى تبدأ بالمدخلات وتنتهى بالمخرجات مع القيام عملية التغذية الاسترجاعية التى تربط بين المدخلات والمخرجات.

يعتبرمفهوم وحدة التحليل والنظام هو التفاعل بين وحدات معينة، أنه مجموعة من العناصر المترابطة والمتفاعلة، النظام بهذا المعنى له تطبيقاته الكثيرة السياسية وغير السياسية.

النظام السياسى باعتباره شبكة من التفاعلات السياسية لايحيا فى فراغ ، بل أنه يعيش فى بيئة أو محيط مادى وغير مادى يتفاعل معه أخذاً وعطاءاً، أى يؤثر فيه ويتأثر به.

إن التفاعل سواء فيما بين الوحدات المكونة للنظام، أو بين النظام ومحيطه يصل إلى درجة الاعتماد المتبادل، بمعنى أن أفعال وحدة ماتؤثرعلى باقى الوحدات،وأن أفعال النظام تؤثر فى البيئة وأن التغير فى البيئة يؤثر على النظام.

إن المثل الاعلى أو الغاية النهائية لأى نظام هى البقاء والاستمرار، فالنظام السياسى على أى مستوى يعمل على النحو الذى يضمن استمرار وجوده،بيد ان الاستقرار لاينفى التغير،ولكن التغير ينظر إليه كمرادف للتكيف، بمعنى قدرة النظام على الأقلمة للتغيرات البيئية بإجراء تغييرات جزئية فى الهياكل السياسية.

وقد قدم ايستون إطاراً لتحليل النظام السياسى يرى فيه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكى تبدأ بالمدخلات وتنتهى بالمخرجات،مع قيام تغذية استرجاعية تربط

بين المدخلات والمخرجات،وهكذا يتكون النظام السياسى لدى ايستون من العناصر التالية:

المدخلات: وهى الضغوط والتأثيرات التى يتعرض لها النظام، تنبع من البيئة ومن داخل النظام نفسه، مع تقسيم هذه المدخلات إلى المطالب والمساندة.

عملية التحويل : وهى تشير إلى استيعاب المطالب فى أبنية النظام.

المخرجات: وهى تمثل استجابة النظام للمطالب الفعلية أو المتوقعة ،وهى قد تكون إيجابية أو سلبية أو رمزية.

التغذية الاسترجاعية: وهى تشير إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام عن نتائج أفعاله، وهى بهذا المعنى تربط المدخلات بالمخرجات فى عملية مستمرة.

حيث يرى ديفيد ايستون أن سبب عدم الاستقرار هو اتساع الفجوة بين المطالب واستجابة النظام السياسى لهذه الاحتياجات مما يؤدى إلى تراجع تأييد النظام وتآكل الشرعية السياسية للنظام.

هذا المنهج يعتبر المنهج الاكثر ملائمة لهذا الموضوع لأنه يقسمه إلى مدخلات(التعددية العرقية)، ومخرجات(الاستقرارالسياسى)، والتغذية العكسية(التفاعل بين التعددية العرقية والاستقرار السياسى)مما يسهل على الباحثة تصنيف الموضوع وبحثه من جوانب عدة.

عاشراً : خطة الدراسة :

تنقسم الدراسة إلى :

الفصل تهميدى : الإطار النظرى للدراسة

الفصل الأول : الإطار النظري التنوع الديني والاستقرار (المفاهيم المعرفية والدينية والفلسفية)

المبحث الأول: مفهوم الدين

المبحث الثانى : مفهوم التعددية الدينية

الفصل الثانى : طبيعة الاستقرار السياسى فى إندونيسيا

المبحث الأول : نبذة عن الإطار الجغرافى لدولة إندونيسيا.

المبحث الثانى: أثر التعددية العرقية على الاستقرار السياسى فى إندونيسيا

الفصل الثالث : الإصلاحات والتطورات الدستورية فى إندونيسيا

المبحث الأول : ركائز استراتيجية عملية الإصلاح السياسى وديناميكياتها التفاعلية.

المبحث الثانى : التحول نحو الديمقراطية ومستقبل النظام السياسي الإندونيسي

الفصل الرابع: طبيعة النظام السياسى والقيادة السياسية فى إندونيسيا

المبحث الأول : مؤشرات الإصلاح السياسى فى إندونيسيا

المبحث الثانى : المشاركة السياسية والثقافة السياسية فى إندونيسيا

إحدى عشر : الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت أثر الأنظمة السياسية ودورها فى التطور الديمقراطى والإصلاح الدينى، وسوف نتناول بعض الدراسات التي تطرقت لتحقيق الاستقرار الدينى والسياسى على مستوى الدولة الواحدة أو مجموعة من الدول، ومن أهم الدراسات التي تعرضت لها ما يلي:

1- دراسة " محمد حسنين هيكل " 2003 بعنوان : " أحاديث فى آسيا"[1]

يدورهذا الكتاب حول رحلات هيكل لبعض دول أسيا ومنها الهند حيث دار بينه وبين أنديرا غاندى حوار ومن خلال هذا الحوار يتم التعرف على السياسات الهندية داخل المجتمع الهندى، ومن أهم هذه السياسات هى سياسة عدم الانحياز وهى تعنى عدم الانحياز لهذا الطرف الدولى أو ذلك الطرف الدولى الأخر ولكن أن تأخذ فى كل قضية عالمية رايا يتفق مع مبادئك وهذه سياسة لاتتغير،

ويوضح أيضا الكتاب عن رؤية الهند لنفسها حيث ترى أديرا غاندى أن الهند تتقدم حتى إذا كان ذلك ببطء وترى نفسها أن لها دور جغرافياً وتاريخياً فى آسيا وليس فقط دور الصين واليابان وترى أن السبب فى عدم شهرة الهند انها ليست

---

[1]) محمد حسنين هيكل ، أحاديث فى أسيا ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ، القاهرة ، 2003.

(2) صافيناز محمد أحمد ، الهند زلزال سياسى يعيد المؤتمر للسلطة ،المؤتمر الديمقراطى ،العدد 15 يوليو 2004.

قوة نووية كالصين واليابان وترى أن الهند تستطيع فعل ذلك ولكن ترى أن هذا السلاح لايمكن استخدامه وبالتالى تعتبر تكلفة بدون أى داعى .

2- دراسة "إسراء أحمد إسماعيل "2009" بعنوان : " تأثير التحول الديمقراطى على الاستقرار السياسى" [2]

تقوم هذه الدراسة بالتركيزعلى مفهوم الاستقرار السياسى وأشار أن مفهوم الاستقرار السياسى لم يتم التوافق على تعريف محدد له، ويشير أيضاً لبعض مؤشرات الاستقرار السياسى كالغياب النسبى للعنف والاضطرابات ، ويميز بين اتجاهين لمعرفة طبيعة الاستقرار السياسى ، كما تقوم الدراسة بتوضيح العلاقة بين التحول الديمقراطى والاستقرار السياسى، حيث تم استخدام منهج تحليل النظم لإبراز الطابع الحركى للنظام السياسى .

3- دراسة سعيد الحسينى 2012: بعنوان "الجمعية المحمدية وأثرها على العقيدة الإسلامية بإندونيسيا [3]

تناقش الدراسة تأثير نشأة الجمعية المحمدية على يد الشيخ أحمد دحلان على نشر الإسلام الوسطى في إندونيسيا ودورها فى إصلاح التعليم، والتأثر بالأزهر الشريف وعلمائة المجددين وفى طليعتهم الشيخ الإمام محمد عبده ، لكن الدراسة

[3] سعيد الحسينى ،الجمعية المحمدية وأثرها على العقيدة الإسلامية بإندونيسيا ،رسالة ماجستير غير منشورة ،معهد الدراسات والبحوث الآسيوية، جامعة الزقازيق ،2012.

لم ترصد علاقات المحمدية بالديانات الأخرى بل تجاهلت موقفها من المذاهب الأخرى والاتجاهات مثل الجماعة الأحمدية والتيارات الشيعية .

4-دراسة" كريمان طه معوض" 2014 " بعنوان : التعددية العرقية والاستقرار السياسى فى الهند منذ الاستقلال "[1] هذه الدراسة تقوم بالبحث عن العلاقة بين التعددية العرقية والاستقرار السياسى فى الهند، وتهدف إلى التعرف على طبيعة النظام السياسى الهندى، ومعرفة أسباب وأبعاد الظاهرة العرقية ، وتوضيح سياسات واستراتيجيات إدارة الدولة الهندية للتعددية العرقية ، ويتناول أهم ملامح الاستقرار السياسى فى الهند، هذه الدراسة تستخدم منهج الثقافة السياسية، ولكن يعيب على هذه الدراسة أنها تستخدم فترة زمنية قديمة، لذلك هذا البحث يختلف عنه لأنه يستخدم فترة زمنية حديثة ويستخدم منهج تحليل النظم.

---

[1] **على مصباح ، نظرية في التحول الديمقراطي** ،مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية ،جامعة الزاوية ،2015.

(2) كريمان طه معوض ،التعددية العرقية والاستقرار السياسى فى الهند منذ الاستقلال، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2014 .

(3) محمد صادق إسماعيل،التجربة الإندونيسية الإصلاح السياسى والفصل بين السطات ، دار العربى للنشر والتوزيع ، القاهرة ،2015.

5-دراسة محمد صادق إسماعيل2015 :بعنوان "التجربة الإندونيسية الإصلاح السياسى والفصل بين السطات"[2]

إن الغرض الرئيسي من استعراض التجربة الإندونيسية هو استكشاف كيفية الاستفادة من هذه الخبرة في عملية التحول الديمقراطي والانتقال الآمن والمتدرج نحو الديمقراطية وتداول السلطة بشكل سلمي، في الوقت نفسه الذي تجرى فيه عملية الإصلاح السياسي والدستوري، بشكل يؤدي إلى تفعيل مشاركة كافة المواطنين في الحياة السياسية،مع ضمان احترام كافة الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين،وباستعراض الخبرة الإندونيسية في مجال التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي والدستوري والمراحل التي مرت بها هذه التجربة، نجد أنه قد واجهها العديد من الإشكاليات والعقبات.

وقد ركزت تجربة الإصلاح السياسي والدستوري في إندونيسيا على الفصل التام بين السلطات، وتعزيز الممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان إلى جانب التحول لنظام اللامركزية بدلا من المركزية،ومن ثم فهناك إضاءات عدة في التجربة الإندونيسية في الإصلاح الدستوري والديمقراطي لعل أهمها التوجه نحو احترام حقوق الإنسان وحرية التعبيرعن الرأي، إلى جانب تأسيس العديد من الأحزاب السياسية (التعددية الحزبية)، وتلعب الحكومة الإندونيسية دوراً مهماً في الحد الصراعات العرقية، من خلال تجريم هذه الممارسات، من خلال ضبط

المتهمين وإحالتهم للمحاكمات الجنائية لمعاقبة المخطئين ومرتكبي هذه الجرائم من الشعب الإندونيسي،لكن الحكومة الإندونيسية غيرمسئولة عن هذه الأعمال.

6- دراسة على مصباح 2015: بعنوان " نظرية في التحول الديمقراطي"[3]

إن التحول الديمقراطي يمثل ظاهرة طبيعية في علم السياسة، هذه الظاهرة مرت بها كثير من دول العالم، البعض منها حقق تحولا ديمقراطيا وأسس لبناء دولة ديمقراطية صحيحة، تستند على احترام حقوق الإنسان، وصون حريات الأفراد، و يخضع فيها الجميع للقانون، وتنتقل فيها السلطة بطريقة سلمية، في حين فشلت دول أخرى في تحقيق هذا التحول وانتقلت إلى وطأة أنظمة استبدادية جديدة، تكرس حكم الفرد الواحد، أو الحزب الواحد، أما دول الفريق الثالث فقد وقعت في أتون الحروب الأهلية، والطائفية، والفوضى العارمة، حيث أصبحت توصف كدول فاشلة.

تتمحور أهمية هذا البحث في دراسة التحول الديمقراطي الذي يمثل أهمية كبيرة في استقرار الدول، وتحقيق تنمية مستدامة، تطمح إليها كافة شعوب العالم، و هذا يتطلب منا التركيز على أبعاد التحول الديمقراطي من جوانب متعددة، تبدأ بتحديد مفهوم التحول الديمقراطي، وتنتهي بتحديد التحديات التي في تجارب الدول التي شهدت، وتشهد تحولات سياسية، تواجه هذا التحول، الذي يمثل منعطفا خطيراً أنتهى بها المطاف إما إلى تحقيق ديمقراطية كاملة، أو فشل تلك

التحولات، التي في الغالب تؤدي إلى الانتقال إلى أنظمة استبدادية جديدة، أو الوقوع في أتون الحروب الأهلية، والصراعات القبلية، أو الطائفية.

7- رسالة ماجستير، نور الأعرفة جنيدى المذهب الأشعري وتطوره في إندونيسيا، كلية دار العلوم جامعة القاهرة 2017[1]

ناقشت الدراسة أثرانتشار المذهب الأشعرى في إندونيسيا والمعروف بمذهب أهل السنة والجماعة على يد الجماعات الصوفية وأثر ذلك على نشأة الجمعيات الدينية مثل جماعة نهضة العلماء، مروراً برصد مراحل علم الكلام في إندونيسيا من التطور إلى الحداثة وعلاقة ذلك بالمجتمع والدولة في إندونيسيا، وتجاهلت الدراسة مدى تأثيروتأثر علم الكلام الإسلامى بالثقافات المحلية الآسيوية.

8- دراسة خالى آمال 2018 : بعنوان " دروس التجربة الإندونيسية في توظيف الدبلوماسية الاقتصادية من أجل تعزيز التويع الاقتصادي: دراسة في مقاربة المشروع الإطار لتسريع وتوسيع التنمية الاقتصادية في إندونيسيا [2].

إن ما تزخر به إندونسيا من موارد وثروات بشرية ومادية لم يغنها عن السعي إلى التخلص من نظامها الاقتصادي الريعي فكان من أولويات سياستها الاقتصادية تحقيق التنمية وبلوغ التنويع الاقتصادي؛ وبالفعل استطاعت إندونيسيا

---

[1] نور الأعرفة جنيدى المذهب الأشعري وتطوره في إندونيسيا، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية دار العلوم، جامعة القاهرة 2017.

[2] خالى آمال ، دروس التجربة الاندونيسية في توظيف الدبلوماسية الاقتصادية من أجل تعزيز التويع الاقتصادي: دراسة في مقاربة المشروع الإطار لتسريع وتوسيع التنمية الاقتصادية في إندونيسيا ‘مجلة العلوم القانونية والسياسية،2018 .

أن تنتقل من دولة مصدرة للمواد الأولية إلى واحدة من أكبر الاقتصاديات الصاعدة وأكثرها تنوعا ومناعة في مواجهة الأزمات الاقتصادية، ولاتزال إندونيسيا تسعى إلى تعزيزهذه المكاسب من خلال المشروع الإطار لتسريع وتوسيع التنمية الاقتصادية 2025/2011 بوصفه جزء من مشروع تنموي وطني متكامل، كما عمدت إلى مصاحبة المشروع باستراتيجية دبلوماسية متناسقة في خدمة الأهداف الاقتصادية وعلى رأسها التنويع الاقتصادي.

9-دراسة نادية فاضل عباس2022: بعنوان "النظام السياسي في إندونيسيا دراسة في عوامل التطور بين الماضي والحاضر[3]

مر النظام السياسي في إندونيسيا منذ حصولها على الاستقلال من الاستعمار الهولندي في السابع عشر من أغسطس 1945 بمراحل طويلة ونص الدستور الإندونيسي على إن الدولة تقوم على أساس ديمقراطي ، وقامت في العام 1956 أول انتخابات حرة في إندونيسيا وأعلن الرئيس "سوكارنو" باعتماد النظام الديمقراطي الموجه، ومن ثم دخلت الدولة في عهد الرئيس "سوهارتو" مرحلة ما تسمى بالديمقراطية القائمة على المبادئ الخمس البانتشاسيلا وهي ديمقراطية تم تسخيرها آنذاك لخدمة مصالح نظام سوهارتو الذي ساد في حقبة حكمه الطويلة الفساد السياسي والاقتصادي وصولاً لعام 1998 حيث ثار الشعب الاندونيسي و تم الإطاحة بحكومته ،ومنذ العام 1999 وإلى يومنا هذا تم انتهاج النهج الديمقراطي عبر اتباع آليات النظام الانتخابي القائم على أسس ديمقراطية.

[3] نادية فاضل عباس،النظام السياسي في إندونيسيا دراسة في عوامل التطور بين الماضي والحاضر،مركز الدراسات الاستراتيجية والقانونية ،جامعة بغداد ، 2022.

النتائج :

1-إندونيسيا أكبر بلد مسلم من حيث عدد سكان المسلمين وليست دولة إسلامية ولكنها ليست دولة إسلامية مثل ماليزيا وباكستان.

2-رغم مناخ التنوع الدينى فى إندونيسيا إلا أن الدستور والقوانين لا تعترف إلا بست ديانات ومذاهب فقط ، مما يرفع الحماية عن الأقليات الأخرى ويعرضها للانتهاكات .

3-نجحت إندونيسيا فى تطوير إسلام معتدل ومتسامح ومؤيد للديمقراطية .

4-استطاعت إندونيسيا تحقيق التوازن والاستقرار السياسي من خلال دور القيادة الرشيدة لديها فى التعامل مع التنوع الدينى .

5-منح الحرية الدينية عن طريق المساواة بين جميع الديانات والطوائف.

المصادر والمراجع:

1- ممدوح مصطفى اسماعيل , مساءلة الادارة العامة بين النظرية والتطبيق: رؤية اسلامية , رسالة دكتوراة (القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة , 2004.

2-جلال عبدالله معوض , علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية : دراسة فى المنطقة العربية , رسالة دكتوراة (القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة, 1985.

3-هند مصطفى على محمد الشلقانى , الاصلاح السياسى فى خطاب المرأة المصرية : دراسة فى خطابى ملك حفنى ناصف وهدى شعراوى , رسالة ماجستير , (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة , 2004.

4-إسراء عمران أحمد عبد الكافي: "دور القيادة في الإصلاح السياسي، دراسة في العلاقة بين الفكر والممارسة مع التطبيق على نموذج عمر بن عبد العزيز"، رسالة ماجستير، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009.

5-ماجدة على صالح ربيع , الدور السياسى للأزهر من 1958-1981, رسالة دكتوراة, (القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة , 1980.

6-السيد محمد السيد عمر, الدور السياسى للصفوة فى صدر الإسلام, رسالة دكتوراة, (القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية,جامعة القاهرة, 1991.

7-محمد أحمد على , دور المثقفين فى التنمية , رسالة ماجستير (القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة , 1985. 8-أحمد سيد حسين

محمد: الحركات الاجتماعية والإصلاح السياسي، رسالة ماجستير،(القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008.

9-رشا عطوة عبد الحكيم حبيش: رؤى القوى السياسية لقضايا الإصلاح السياسي في مصر، رسالة ماجستير، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010.

10- كمال المنوفي: "نظريات النظم السياسية"، الكويت، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، 1985.

11- شادية فتحى , " محددات الاصلاح السياسى فى الدول العربية " , فى : الاصلاح السياسى فى الوطن العربى , مصطفى كامل السيد , (محرر), (القاهرة : مركز دراسات وبحوث الدول النامية , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة , 2006.

المراجع الإنجليزية

1 - Badalov, Rahman/ Mehdi, Niyazi ,The political institutions of Azerbaijan: a dichotomy between text and reality, in Arakelian, Armineh/ Nodia, Ghia (eds) Constitutional/political reform proc¬ess in Georgia, in Armenia and Azerbaijan: political elite and voices of the people. Tbilisi: Inter¬national IDEA and CIPDD,2005. [available also in Russian] 2 – Cornell, Svante E. The politicization of Islam in Azerbaijan. Stockholm: Central Asia-Cauca¬sus Institute and Silk Road Studies Program (Silk Road Paper),2006.

3 – Gahramanova, Aytan, Internal and external factors in the democratization of Azerbaijan, Democratization, Baku, 2009.

4 – Gulaliyev, Mayis ,Political reforms in Azerbaijan (1989–2004), in Arakelian, Armineh/ Nodia, Ghia (eds) Constitutional/political reform process in Georgia, in Armenia and Azerbaijan: politi¬cal elite and voices of the people. Tbilisi: International IDEA and CIPDD,2005.

5 – Ishiyama, John, Political party development and party ‘gravity’ in semi-authoritarian states: the cases of Azerbaijan, Kyrgyzstan, and Tajikistan, Taiwan Journal of Democracy,2008.

6 – Kamrava, Mehran, State-building in Azerbaijan: the search for consolidation, The Middle East Journal,2001.

7 – Shaffer, Brenda ,Introduction: Republic of Azerbaijan, in Babak, Vladimir/ Vaisman, Demian/ Wasserman, Aryeh (eds) Political organization in Central Asia and Azerbaijan: sources and doc¬uments. London: Frank Cass,2004.